

UNODC



مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

# موقف منظومة الأمم المتحدة الموحد،

الداعم لتنفيذ السياسة الدولية  
لمراقبة المخدرات من خلال  
التعاون الفعال بين الوكالات





مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة  
فيينا

موقف منظومة  
الأمم المتحدة الموحد،  
الداعم لتنفيذ السياسة الدولية  
لمراقبة المخدرات من خلال  
التعاون الفعال بين الوكالات



الأمم المتحدة  
فيينا، 2023

© الأمم المتحدة، آب/أغسطس 2023. جميع الحقوق محفوظة، في العالم أجمع.

لا تنطوي التسميات المستخدمة في هذا المنشور ولا طريقة عرض المادة التي يتضمَّنها على الإعراب عن أي رأي كان من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو للسلطات القائمة فيها أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

هذا المنشور من إنتاج: قسم اللغة الإنكليزية والمنشورات والمكتبة، مكتب الأمم المتحدة في فيينا.

---

استجابة للوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية  
للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية  
التي عقدت في عام 2016، اعتمد مجلس الرؤساء  
التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني  
بالتنسيق موقفاً موحداً في عام 2018 من أجل  
دعم التعاون داخل منظومة الأمم المتحدة بشأن  
تنفيذ السياسة الدولية لمراقبة المخدرات.

ويتضمن الموقف الموحد ثمانية مبادئ مشتركة  
تدعم الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية  
وخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

---

## المبادئ المشتركة

نحن أعضاء منظومة الأمم المتحدة، إذ نؤكد مجددا التزامنا القوي بدعم الدول الأعضاء في وضع وتنفيذ تدابير للتصدي لمشكلة المخدرات العالمية تتسم حقا بكونها متوازنة وشاملة ومتكاملة وقائمة على الأدلة ومستندة إلى حقوق الإنسان وتنموية المنحى ومستدامة، في إطار خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وإن نشدد على أهمية القيم المشتركة التالية:

✦ نلتزم بدعم التنفيذ العملي للوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية، المعقودة في نيسان/أبريل 2016، الواردة في قرار الجمعية العامة دا-30/1، المعنون "التزامنا المشترك بالتصدي لمشكلة المخدرات العالمية ومواجهتها على نحو فعال"، بوصفها مخططا للعمل، يرسم مسارا يعزز وضع سياسات أكثر فعالية وإنسانية لمراقبة المخدرات، ويدعم الالتزام الذي قدّم في سياق أهداف التنمية المستدامة بعدم ترك أحد خلف الركب؛

✦ نقر بأن مشكلة المخدرات العالمية مشكلة معقدة ومتعددة الجوانب وبأن التحديات التي تطرحها المخدرات آثارا سلبية واسعة النطاق على الأمن وحقوق الإنسان والتنمية؛

✦ نشدد على أن طابع هذه المشكلة الذي يتصف بتعدد الجوانب يتطلب اتباع نهج شامل يغطي جهود إنفاذ القوانين التي تكفل أمن الناس والجهود الرامية إلى تعزيز الصحة وحقوق الإنسان، بما في ذلك المساواة وعدم التمييز والتنمية المستدامة؛

✎ نلتزم بالترويج لاتباع نهج متوازن وقائم على الأدلة حقا، يولى فيه الاهتمام بشكل كافٍ للتدابير التي تعالج الأسباب الجذرية لتعاطي المخدرات وزراعتها وغير ذلك من أشكال الضلوع في تجارة المخدرات؛

✎ نقر بأن لدينا مسؤولية عامة ومشتركة عن العمل معا، ولا سيما من خلال لجنة المخدرات، من أجل اتباع نهج منسق ومتوازن وشامل يفضي إلى حلول مستدامة وقائمة على الأدلة؛

✎ نقر بأن القلق بشأن صحة البشرية ورفاهها يشكل دعامة للاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات، التي تمثل، إلى جانب الصكوك الدولية ذات الصلة، حجر الزاوية في النظام الدولي لمراقبة المخدرات؛

✎ نقر بأن الاتفاقيات تتيح للدول ما يكفي من المرونة لصوغ وتنفيذ سياسات وطنية بشأن المخدرات تتوافق مع أولوياتها واحتياجاتها وتتسق مع مبدأ المسؤولية العامة والمشاركة والقانون الدولي المنطبق؛

✎ نقر بأن الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان وغيرها من الصكوك ذات الصلة وخطة عام 2030 يكمل بعضها بعضا ويعزز بعضها بعضا. وينبغي للدول أن تصمم وتنفذ برامج واستراتيجيات وسياسات وطنية لمراقبة المخدرات تتماشى مع التزاماتها في مجال حقوق الإنسان.

## النطاق والغرض

٤ توجيه النهج المتبعة على نطاق منظومة الأمم المتحدة،  
وتكثيف الجهود من أجل ضمان عدم تخلف أحد عن الركب؛

.....

٤ توفير مصدر إلهام لتخطيط وتنفيذ أنشطة الأمم المتحدة،  
بما في ذلك الأنشطة المشتركة بين الوكالات؛

.....

٤ التحدث بصوت واحد وإذكاء الوعي بالطابع المتعدد الجوانب  
لمشكلة المخدرات العالمية.

.....



## توجيهات العمل

بالإضافة إلى الجهود المبذولة حالياً، نلتزم بتسخير أوجه التآزر وتعزيز التعاون فيما بين الوكالات، مع الاستفادة على أفضل وجه من الخبرات المتاحة ضمن منظومة الأمم المتحدة، من أجل مواصلة تعزيز التبادل المتسق للمعلومات والدروس المستفادة وإنتاج بيانات أكثر شمولية عن تأثير سياسات المخدرات، لخدمة أهداف منها دعم تنفيذ خطة عام 2030.

ولذلك، فإننا نلتزم بتكثيف جهودنا المشتركة ودعم بعضنا البعض، بغية تحقيق أهداف منها:

➤ دعم وضع وتنفيذ سياسات محورها الناس والصحة وحقوق الإنسان، وذلك بتوفير سلسلة متواصلة من خدمات الرعاية الموجهة نحو التعافي والقائمة على الأدلة العلمية والمتاحة والتي يمكن الحصول عليها بيسر وبأسعار معقولة، استناداً إلى الوقاية والعلاج والدعم، وتعزيز إعادة التوازن في السياسات والتدخلات المتعلقة بالمخدرات بتوجيهها نحو نهج الصحة العامة؛

➤ الترويج لزيادة الاستثمار في التدابير الرامية إلى التقليل إلى أدنى حد من العواقب السلبية لتعاطي المخدرات على الصحة العامة، التي يشار إليها أحياناً بتدابير الحد من الضرر، والتي تقلل من الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية، وتحسن النتائج الصحية، وتحقق منافع اجتماعية أوسع نطاقاً من خلال تخفيف الضغط على نظامي الرعاية الصحية والعدالة الجنائية؛

- ✦ ضمان توفير خدمات الوقاية والعلاج من تعاطي المخدرات وإعادة التأهيل والدعم العام المتعلقين بها، بما في ذلك الرعاية الصحية والحماية الاجتماعية في السجون، مع ضمان أن تكون هذه الخدمات معادلة للخدمات المقدمة داخل المجتمعات المحلية وأن تكفل استمرارية الرعاية التي تقدم داخلها؛
- ✦ ضمان احترام كرامة الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات وحقوق الإنسان الخاصة بهم في جميع جوانب السياسات المتعلقة بالمخدرات والسياسات الاجتماعية، بما في ذلك إتاحة فرص متكافئة للأشخاص الذين يتعاطون المخدرات للحصول على الخدمات العمومية، بما يشمل السكن والرعاية الصحية والتعليم؛
- ✦ الدعوة إلى توفير التغطية الصحية الشاملة للأشخاص الذين يعانون من اضطرابات تعاطي المخدرات وإلى معاملة اضطرابات تعاطي المخدرات مثل الحالات الصحية الأخرى التي ينبغي إدراجها في الإطار الشامل للتغطية الصحية الشاملة ضمن النظم الصحية الوطنية؛
- ✦ تعزيز فرص الحصول على الأدوية الخاضعة للمراقبة للأغراض الطبية والعلمية المشروعة، بما في ذلك تخفيف الألم وعلاج الارتهان للمخدرات؛
- ✦ تعزيز الدعم الدولي لبناء القدرات في البلدان النامية على نحو فعال من أجل دعم تنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة، بوسائل تشمل التعاون بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛
- ✦ دعم استبانة المؤثرات النفسانية السائدة والصامدة والضارة، بما في ذلك المؤثرات النفسانية الجديدة، والمخاطر الصحية المرتبطة بها، باستخدام نظم الإنذار والتحذير المبكر التابعة للوكالات العالمية والإقليمية؛
- ✦ تقديم التوجيه والمساعدة التقنية من أجل تعزيز إنفاذ القانون والتعاون القضائي عبر الحدود؛

✦ تعزيز سبل العيش المستدامة من خلال سياسات مخدرات متسلسلة بشكل مناسب وممولة تمويلًا كافيًا وطويلة الأجل وتنموية المنحى في المناطق الريفية والحضرية المتأثرة بأنشطة المخدرات غير المشروعة، بما في ذلك زراعتها وإنتاجها والاتجار بها، مع مراعاة حماية البيئة واستدامتها؛

✦ تعزيز بدائل الإدانة والعقاب في الحالات المناسبة، بما في ذلك إلغاء تجريم حيازة المخدرات للاستعمال الشخصي، وتعزيز مبدأ التناسب، ومعالجة اكتظاظ السجون والإفراط في اللجوء إلى عقوبة السجن فيما يخص الأشخاص المتهمين بجرائم المخدرات، ودعم تنفيذ تدابير تصدُّ فعالة في مجال العدالة الجنائية تكفل الضمانات القانونية وضمانات مراعاة الأصول القانونية فيما يتعلق بالإجراءات القضائية الجنائية، وتكفل الحصول في الوقت المناسب على المساعدة القانونية والحق في محاكمة عادلة، ودعم التدابير العملية الرامية إلى حظر الاعتقال والاحتجاز التعسفيين والتعذيب؛

✦ الدعوة إلى إجراء تغييرات في القوانين والسياسات والممارسات التي تهدد صحة الناس وحقوق الإنسان الخاصة بهم؛

✦ تعزيز التدابير الرامية إلى الحد من الوصم والقضاء على التمييز وتحقيق التغطية الشاملة لخدمات الوقاية والعلاج وإعادة التأهيل القائمة على الأدلة؛

✦ التعاون من أجل ضمان مراقبة المخدرات على نحو قائم على حقوق الإنسان والتصدي للإفلات من العقاب على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في سياق جهود مراقبة المخدرات؛

✦ مساعدة الدول الأعضاء في تنفيذ سياسات غير تمييزية، بما في ذلك ما يتعلق منها بالأصل الإثني أو العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين أو أي وضع آخر؛

- ✦ تعزيز الانخراط والمشاركة الفعالين للمجتمع المدني والمجتمعات المحلية، بما في ذلك الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات، فضلا عن النساء والشباب؛
- ✦ تزويد الدول الأعضاء بقاعدة الأدلة اللازمة لاتخاذ قرارات مستنيرة في مجال السياسات العامة ولتحسين فهم مخاطر وفوائد النهج الجديدة إزاء مراقبة المخدرات، بما فيها المتعلقة منها بالقنب؛
- ✦ تجميع وتحليل وإنتاج بيانات تجسد الممارسات والدروس المستفادة على نطاق منظومة الأمم المتحدة في المسائل المتعلقة بالمخدرات، وإنتاج بيانات وتحليلات على نطاق المنظومة، بما يشمل إنتاجها في ضوء الجزء الوزاري من دورة لجنة المخدرات لعام 2019 والنهوض بتنفيذ خطة عام 2030.

# المساءلة والتنفيذ على المستوى العملياتي

نلتزم بدعم أنشطة بعضنا البعض، في إطار ولاياتنا، وبتقديم الدعم بشكل متوازن وشامل ومتكامل وقائم على الأدلة وعلى حقوق الإنسان وتنموي المنحى ومستدام، إلى الدول الأعضاء في تنفيذ التزاماتها المشتركة، بما في ذلك التوصيات العملية الواردة في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية المعقودة في عام 2016.

بغية ضمان اتساق الجهود الرامية إلى تحقيق الالتزامات المنصوص عليها في هذا الموقف الموحد، وخصوصا تنسيق جمع البيانات من أجل تعزيز تنفيذ الالتزامات الدولية بشكل علمي قائم على الأدلة، ننشئ فريقا لتنسيق عمل منظومة الأمم المتحدة، يقوده مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة<sup>(1)</sup>، ويتألف من هيئات منظومة الأمم المتحدة المعنية، بما فيها الهيئات التي لديها خبرة في مجال جمع البيانات ذات الصلة بالمخدرات، في إطار اللجنة التنفيذية التابعة للأمين العام.

---

<sup>(1)</sup> العمل وفقا للمبادئ المنظمة للأنشطة الإحصائية الدولية (E/CN.3/2006/13، المرفق)، بالصيغة التي أقرتها بها لجنة تنسيق الأنشطة الإحصائية.





# UNODC



مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

Vienna International Centre, P.O. Box 500, 1400 Vienna, Austria  
الهاتف: 0-26060-1(+43)، البريد الإلكتروني: unodc@un.org، الموقع الشبكي: www.unodc.org